

حرية الإرادة

د. سمية الطيب الطاهر عمران
قسم الفلسفة
كلية الآداب - الزاوية

المقدمة:

الحمد لله الذي وهبنا نعمة العقل، وجعلنا بموهبة الفكر، وأسبغ علينا آلاء المعرفة لنصل ماضي تراثنا بمستقبله ونكشف عما حلّ أثراً في ضمائر العصور ونستشف من خلال حاضرنا غداً قريباً للألأ مفعماً بمعاني الروعة والبهاء.

إن العقول متى تحررت كانت قادرة على فهم ما يحيط بها من قضايا فالحرية هي البيئة المناسبة لنمو الأفكار وتجديد العقول وتبدل ما عند الآخر من آراء.

الحرية لفظة ذات رنين خاص، استرعت الأسماع واجتذبت القلوب وفتحت أبواب الأمل وعززت مطالب المظلومين، ونصرت حقوق المهضومين، وهي إحدى القيم الإنسانية الكبرى ودعامة مهمّة من دعائم الشخصية، وأساس للحساب والمسؤولية غرس بذرتها الأولى الأبطال المجاهدون، وانتصر لها الهداة والمصلحون، وقدستها الشرائع والأديان.

ولم يقدرها الإنسان حق قدرها إلا بعد أن مر بأدوار من الخضوع والعبودية، خضع لأسرته وعشيرته، ثم لمدينته ودولته، فعرفت حرية الجماعة قبل أن تعرف حرية الفرد. وقد صوّرت في مراحل التاريخ بصور شتى فالحرية في التاريخ القديم غيرها في التاريخ الوسيط، وهما معاً يختلفان عن مدلول الحرية في التاريخ الحديث. ويتباهى القرن الثامن عشر بانتصاره للحرية الفردية، في حين انتقص ماركس في القرن التاسع عشر من أجلها، وتكررت لها الدكتاتوريات المعاصرة، ولم تتردد في أن تبطش بها على أن حرية الفرد وثيقة الصلة بحرية الجماعة، وهما متضافتان ومتكاملتان، ورُبّ فرد قاد شعباً

د. سمية الطيب الطاهر عمران

إلى الاستقلال والحرية، ورُبَّ مجتمع حارب الأحرار فكمم الأفواه وكسر الأقسام.

وعصور الحرية هي عصور الانطلاق والتقدم والاختراع والابتكار، وجوها هو جو الفكر الصادق والعمل المثمر.

والحرية محببة لذاتها؛ لأنها مجارة للطبيعة، وشعور بالانطلاق الفطري دون خطر أو قيد، مثلها الأعلى أن تستكمل مظاهرها في الفكر والاعتقاد والقول والعمل، وتقصد الدساتير الحديثة الحريات على اختلافها.

ولكن ليس معنى الحرية أن تسيء إلى العدالة، أو أن تخرج على القانون ومن أبسط ضوابطها أن تعامل الناس بما تحب أن يعاملوك به. وليست الحرية في أن نسلم من المؤثرات الخارجية فحسب. بل أن نسلم أيضاً من المؤثرات الداخلية، فنقاوم الميول والأهواء، ونبرأ من الضغائن والأحقاد. وتلك هي حرية الحكيم. وقديماً قال متصوفة الإسلام إن الحرية هي "الخروج عن رق الكائنات وقطع جميع العلائق والأغيار، فهي تحرر من رق الشهوات، وفناء إرادة العبد في إرادة الحق"⁽¹⁾. وقال ليبنتز: "إن حرية الخالق مطلقة، ولا تكتمل حرية مخلوقاته إلا إذا سموا على شهواتهم"⁽²⁾. والحرية والإرادة لا تتفصلان فلا سبيل إلى إرادة حقة من دون حرية تسلم بها من استعباد النفس والبدن وتقف على قدميها إزاء المؤثرات والضغط الخارجي. فيفعل المرء ما يريد، ويريد ما يفعل، وحرية الإرادة، أو استقلال الإرادة، وقد حاول أرسطو (322ق.م) وآبيقور (270ق.م) قديماً أن يفسحا للحرية مجالاً في الكون ونظامه، وأنشغل آباء الكنيسة بحرية الإرادة ليوفقوا بينهما وبين علم الله وعنايته، وسار على نهجهم القديس أوغسطين (430) والقديس توما الإكويني (1274)، وبدلاً جهداً كبيراً في هذا التوفيق، وعنى الفلاسفة المحدثون كذلك بمشكلة حرية الإرادة، أمثال: اسبينوزا (1677) وبوسيبه (1704) وليبنتز (1716)، ولم يغفلها الفلاسفة المعاصرون، أمثال كانط (1804) -فهى اساس أخلاق الواجب عنده - ورينوكويه (1903) وبوترو (1923)، وبرجسون (1941) والواقع أن حرية الفرد خاضعة لبواعثه الداخلية من ميول وأهواء وخاضعة أيضاً لسلطان المجتمع من نظم وشرائع وعادات وتقاليد، وفوق هذا لا سبيل لأن يُصل

حرية الإرادة

الإنسان فصلاً تاماً عن العالم في نظمه وقوانينه، وهنا يتسع المجال للقول في مشكلة حرية الإرادة، وتتباين الآراء.

فحرية الإرادة مشكلة ذات جوانب متعددة، بين سيكولوجية وأخلاقية ودينية وفلسفية، وإنا لنتسائل إزاءها أين حرية الفرد في هذا كله؟ وهل من سبيل إلى القول بحرية إرادة مطلقة؟

وكان هدفي من هذه الدراسة هو:

إثبات حرية الإرادة واستقلاليتها في تأسيس نظرية حرة مبنية على العقل لما للعقل من دور فعال في أي زمان ومكان لا تقل أهميتها وخطرها عن أي نظرية من نوعها جاءت بها عقول الفلاسفة والمفكرين. أما عن الأسباب التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع فيمكن إيجازها فيما يلي:

1- الإيمان بحرية الإرادة التي أنيط بها تكريم الإنسان وتفضيله على سائر المخلوقات.

2- المشاركة ببعض الجهد في دراسة هذا الموضوع والآراء المتعلقة به وأما عن أهمية الدراسة فتكمن في:

الإيمان بكرامة الإنسان وقيمه الذاتية وباحترام عقله وحرية الفكرية وبقدرته على التفكير، وعلى اكتشاف الحقيقة، وعلى تحمل المسؤولية. وقد أملت طبيعة البحث تقسيمه إلى ثلاثة محاور.

المحور الأول حرية الإرادة الإنسانية، ثم المحور الثاني الإنسان فعل الحرية، أما المحور الثالث فكان الأساس النفسي للحرية والمسؤولية. ولقد اقتضت طبيعة هذا البحث لباع المنهج الوصفي التحليلي ثم الخاتمة والتي نبرز فيها أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث ثم الهوامش >

المحور الأول:

حرية الإرادة الإنسانية:

لمشكلة حرية الإرادة شأن خاص في تاريخ الفكر الإسلامي، وتعد من أولى المشاكل العقلية التي استوقفت المسلمين واتجهت إليها أذهان العامة وتدارسها الخاصة منذ عهد مبكر وثارَت حولها الأسئلة وعقدت من أجلها حلقات الجدل

د. سمية الطيب الطاهر عمران

والمناقشة، وقامت باسمها مدارس فكرية متميزة، وبقيت هذه المدارس تتنوع وتتعدد على مر الزمن، عمقت درستها، وانتهت في موضوع حرية الإرادة إلى آراء وحلول لا تخلو من جرأة وشجاعة وجهد صادق في التوفيق بين العقل والنقل، ولها وزنها إذا ما قورنت بنظائرها في الثقافات الأخرى، وأضحى هذا الموضوع باباً مهماً من أبواب الدراسات الكلامية وعبر عنه بأسماء مختلفة، فسمى (خلق الأفعال) و(الاستطاعة) و(الجبر والاختيار) و(القضاء والقدر) ولم يقف أمره عند المتكلمين وحدهم، بل عرض له الفلاسفة ليلائموا بينه وبين مبدأ السببية والعناية الإلهية، وحاول المتصوفة أن يفسروا الحرية على طريقتهم، وأن يسموا بها عن مستوى الجسم والمادة. وعالج الفقهاء والمشرعون موضوع القصد والإرادة ليقوموا عليه دعائم الجزاء والمسؤولية، وأنواع القصاص والعقوبة⁽³⁾.

فالجبريون وعلى رأسهم، جهنم بن صفوان، يقولون: "إن الإنسان لا يقدر على شيء ولا يوصف بالاستطاعة وإنما هو مجبور في أفعاله لا قدرة ولا إرادة ولا اختيار، وإنما يخلق الله تعالى الأفعال فيه على حسب ما يخلق في سائر الجمادات وتنسب إليه الأفعال مجازاً كما تنسب إلى الجمادات، كما يقال أثمرت الشجرة، وجرى الماء، وتحرك الحجر، والثواب والعقاب جبر، كما أن الأفعال كلها جبر، قال إذا ثبت الجبر فالتكليف أيضاً كان جبراً"⁽⁴⁾ قضية إثبات حرية الإرادة الإنسانية، دارت حولها مناقشات كثيرة، وذلك لأنه كان للمسلمين في آيات القرآن الكريم دليلاً على أن الإنسان حر أفعاله، وأن له إرادة مستقلة يمارس بها هذه الأفعال، وأن ثوابه عقابه رهن بما تقدمه، إن هو خيراً فخير وإن هو شراً فشر لقوله تعالى: ﴿ذَا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاوِراً وَإِمَّا كُفُوراً﴾⁽⁵⁾ وفي قوله تعالى: ﴿لَا يَأْتِيهَا الذَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَیْهَا﴾⁽⁶⁾، وإذا كان شيوخ الاعتزال قد أكدوا على قدرة الإنسان على فعله إرادة واختياراً، فإلى جانب ذلك توجد آيات تفيد أن الإنسان مجبر في أفعاله وليست فيها إرادة أو اختياراً، يعني أنها ألغت هذه القدرة أو استندت إلى قوله تعالى: ﴿يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾⁽⁷⁾ وأيضاً

حرية الإرادة

في قوله: ﴿لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي تَعَاوَنًا وَلَا ضَرًا﴾ إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ ﴿⁽⁸⁾ فالآيات القرآنية الدالة على الاختيار والجبر كثيرة، غير أن الأشعرية رفضت موقف الجبرية القائلين بأن الله خالق أفعال العباد وحاولت إيجاد تفسيراً توفيقياً بين الاتجاهين، فقالت: "الأفعال لا بد لها من فاعل على حقيقتها لأن الفعل لا يستغني عن فاعل فإذا لم يكن فاعله على حقيقة الجسم وجب أن يكون الله تعالى هو الفاعل على حقيقته"⁽⁹⁾ بمعنى أن الإنسان يريد الفعل الذي يختاره ولكن يظل تنفيذ هذا الفعل على الله تعالى، إذ إنه هو الخالق لكل شيء، وبالتالي فحرية الاختيار عندهم - العباد - يخلقها الله تعالى فيهم، ومن ثمة الفعل الذي تنفذ بمقتضاه هذه الحرية مجمل نظرية الكسب.

أي "إذا كان الفعل كسباً كان الله تعالى هو المكتسب له على حقيقته"⁽¹⁰⁾ أي ما يكسبه الإنسان فهو من الله تعالى، أما المعتزلة الذين قرروا مبدأ حرية الإرادة الإنسانية، فقد اتفقوا على أن العبد قادر خالق لأفعاله خيرا وشرا مستحق على ما يفعله ثواباً وعقاباً في الدار الآخرة⁽¹¹⁾، بمقتضى حريته واختياره، والذي حملهم على ذلك هو إيمانهم بعدالة الله تعالى وتنزهه عن الظلم فما كان الله سبحانه ليعاقب إنساناً على عمل وجهه إليه وأعانه عليه، لأن من أعان فاعلاً على فعله ثم عاقبه عليه كان جائراً عابثاً، والعدل من صفات الله تعالى، والظلم والجور منفيان عنه تعالى لقوله الكريم: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَالَمِينَ﴾⁽¹²⁾ وأيضاً في قوله تعالى: ﴿لَٰكِن كَاذِبًا أَنفُسُهُمْ يَظْلِمُونَ﴾⁽¹³⁾.

المحور الثاني:

الإنسان فعل الحرية:

عدّ المعتزلة حرية الاختيار هي جوهر الإنسان العاقل المفكر والمكلف، فالاختيار يقتضى الحرية، فلا اختيار حيث لا حرية، والاختيار يجبر بالضرورة إلى المسؤولية. لأنه ضروري لإمكان الفعل، إذ أن المجر العاجز لا يكون مكلفاً بالفاعلية، وإلا لكان تكليفه قبيحاً لأنه تكليف بما لا يطاق، فلا يكون مسؤولاً عن أفعال لا يأتيها على وجه الاختيار والقدرة⁽¹⁴⁾ فمعيار إنسانية الكائن البشري هي الحرية العقلانية لأنه متى "ذهب التخير ذهب التمييز"⁽¹⁵⁾.

د. سمية الطيب الطاهر عمران

وتعكس هذه الحرية اطمئناناً نفسياً يؤدي إلى تملك الكائن البشري زمام نفسه والتأكيد على ذاته من خلال هذه الحرية، فيها يتحرر إلى حد ما من كل القيود الخارجية آلهية كانت أو طبيعية، ويجعل من ذاته أصلاً لعلمها وعملها. فهو يقرر ما يحكم به عقله ويقدر ما تخصصه إرادته. والخلق الإرادي المنفذ لحكم العقل هو فعل الحرية الذي يميز الإنسان المكلف من غيره من الكائنات، هذه الحرية ليست عفوية ناتجة عن الشهوات والملذات، بل هي حرية الفكر والعمل وعلى أساسها يرتكز مفهوم الواجب ويصبح الالتزام الخلقي نابعاً من الذات المقدر، أنه طاعة بما تعنيه الطاعة من الانبساط والانشراح وليس خضوعاً أعمى لمستلزمات خارجية وأساس فعل الحرية هو الله الذي أقدر عباده عليه وذلك بخلقه حرية الفكر والعمل، بحيث يكتمل معنى الإنسان والحكمة من خلقه وخلق العالم "لاجتلاب المنافع إلى عباده ودفع المضار عنهم"⁽¹⁶⁾ ولا يتحقق هذا الأمر إلا أن يكون الإنسان رب أفعاله يخلقها بنفسه فيتحمل بذلك مسؤولية خلاصه أو شقائه وهذه نظرة تفاؤلية تعيد معايير الخلاص والشقاء إلى اعتبارات إنسانية، فعندما يدرك الإنسان بعقله أن الله لا يفعل إلا الصلاح والخير لا بد له من أن يطمئن ويشعر بالارتياح ومع الشعور بالاطمئنان والارتياح تعظم المسؤولية وتعظم الحرية ويعظم قدر الإنسان وتقديره لأفعاله أنه في جوهره قدر خير إذا ما حقق ذاته بإرادته الخلاقة الموجهة بحجة العقل.

فالحرية إذن هي حق طبيعي للإنسان تترتب من كونه مفكراً عاقلاً، وهي حق إلهي له تترتب من كونه مكلفاً، فالوحي والتكليف يقتضيان حرية الفكر والعمل وبهما يتبرران ومن دونهما لا معنى لهما، أنهما يقتضيان فاعلية مختارة، لا قدرية الجائية، لذلك لم يستطع المعتزلة "أن يهضموا نظرية الجبر أبداً ولهذا فإنهم نفوا القدر بشدة ورفضوا أن يكون الإنسان العاقل مجرد آلة صماء لا رأي لها ولا حرية ولا اختيار وإنما تسيرها يد القضاء من وراء ستار.... فأتبنتوا أنهم يحترمون الحرية الفردية حرية الفكر والعمل ويقدرّون المواهب العقلية فكانوا لذلك دعاة حرية الرأي والإرادة في الإسلام"⁽¹⁷⁾.

حرية الإرادة

ولكن هناك سؤالاً يحتاج إلى جواب، والسؤال والجواب يلقيان ضوءاً على هذا المبحث خاصة، وعلى البحث عامة هذا السؤال هو: ما سبب حصول المسؤولية؟ من المعلوم أن الإنسان مكلف بفعل أفعال معينة، وهذا التكليف ممثل في الأمر والنهي ولا يمكن أن يكلف الإنسان على فعل لا يقدر على إيجاده ولا يتمكن منه أو يجله، وعلى ذلك فلا بد للإنسان المكلف من أن يكون قادراً مختاراً متمكناً عالمياً بفعله "ولكن الاختيار يقتضي الحرية، فلا اختيار حيث لا حرية، والاختيار يجز بالضرورة إلى المسؤولية، لأنه ضروري لإمكان الفعل"⁽¹⁸⁾ وهكذا يتضح لنا سبب كون الإنسان مسؤولاً ويتمثل في الاختيار والقدرة والحرية، إذ إنَّ المجبر العاجز لا يكون مكلفاً بالفاعلية، وإلا لكان تكليفه قبيحاً لأنه تكليف بما لا يطاق، فلا يكون مسؤولاً عن أفعال لا يأتيها على وجه الاختيار والقدرة.

أن قيام المسؤولية على أساس الاختيار نجد له أصلاً عند افلاطون، إذ يروي في قصة العالم الآخر أنه "لن يفرض عليكم مصيركم، بل ستختارونه والمسؤولية تقع على من يختار، والسماء بريئة"⁽¹⁹⁾.

هذا التصور لمعنى الحرية الإنسانية هو ما آل إليه الفكر الحديث في معرض تساؤلاته عن القلق الذي يشعر به الإنسان تجاه كونه، من أنا وما هو قـدري؟ سؤالان متلازمان يعبران عن الوجدان القدري، الباحث عما يجب أن يكون عليه الكائن، لاتسأولاً عن ماهية يقتصر فيها دورنا على الاكتشاف والمعرفة وتنفيذ كل ذلك، هذا الوجدان القدري هو فعل الحرية الذي يرتقي بالإرادة الإنسانية فوق المعطيات "ليؤكد على أنيته" أنه إرادة خلق واختيار لا يمكن أن ينفصل عن (الفاعلية الدينامية) فالحرية كما يقول هيديجر "هي خلق منزه"⁽²⁰⁾ بها يتخطى الإنسان وينفي كل المعطيات والعقبات التي تعترضه.

وإثباتاً لحرية الإنسان، واختياره في أفعاله كانت من متطلبات العدل الإلهي إذ لا يعاقب إنسان ولا يثاب إلا بمقتضى حرية واختيار يباشر بهما أفعاله وهذا مناط التكليف.

المحور الثالث:

الأساس النفسي للحرية والمسؤولية:

إنّ الحرية هي التي توثق معنى التكليف وتتوثق به، ولما كان التكليف يقتضي التمكين، فلا بُدّ للإنسان من سند موضوعي يركن إليه في اقتداره على أفعاله، هذا السند الموضوعي يرتد إلى تلك المعاني الحاصلة فيه من علم وإرادة وشهوة، ومادام العلم بالفعل لا يكفي لاستحقاق الحكم عليه بل يجب أن يخصص بالإرادة، فسوف نقصر كلامنا على معنى الإرادة سنداً موضوعياً للحرية والمسؤولية.

لابد من التأكيد أولاً على أن الإرادة هي التي تخصص وقوع الفعل على جهة معينة بعد العلم به، إذن عملها يتبع عمل العقل وهي بذلك لا تتحل إلى معان غريزية حاصلة في الإنسان، وتخصيصها جهة وقوع العقل يبين تضمين الفاعل لهذه الجهة وجه اختياره المقصود على حسب الغرض والداعي بحسب الشهوات.

ومن هنا فالإرادة تختار ما تختاره العلة⁽²¹⁾، غائية لا لعلّة فاعله، فهي تتجه نحو الفعل وتضمنه قصود فاعله، على حسب المصلحة التي يرتئها ولا يمكن أيضاً أن تتحل الإرادة إلى كونها مجرد دواع، لأن الدواعي غالباً ما تكون مأخوذة من الخارج أما إذا تحول الداعي الخارجي إلى اعتقاد من الاعتقادات حصلت المطابقة بينه وبين الواقع مع سكون النفس، تحول إلى باعث باطني يؤثر عمل الإرادة فيرجح إمكانية فعل أحد الطرفين، والحقيقة أن أثر الدواعي في عمل الإرادة لا يمكن أن يتحول إلى معنى دينامي يحرك الإنسان ألا بعد أن يعلم العقل الواقع بالإدراك، ويعلم حال الإنسان جملة وكونه ساكن النفس إلى هذا الواقع حينئذ يحصل العلم معنى الإنسان تسكن إليه النفس جملة، وانطلاقاً منه يبدأ عمل الإرادة، ولكن إذا كانت الإرادة لا تتحرك بالدواعي الخارجية ألا إذا تحولت إلى بواعث باطنية، فهل هذا يعني إن العوامل الباطنية الغريزية تتحكم باختيار جهة الفعل ونوعه؟

لقد بينّا إن عمل الإرادة يصدر عن العقل وإن كان أساس تحركها يرتد إلى معاني باطنية إلا أنها معان هادفة قاصدة لا عفوية غريزية، بل إن الغرائز

حرية الإرادة

تشكل عائقاً مهماً أمام عمل الإرادة الحرة من حيث أنها قد تلجئ الفاعل إلى القيام بما لا يريده، وعلى ذلك تصبح الحرية مقيدة بعوامل عفوية، عنها ينتج وجه وقوع الفعل وبالتالي الحكم اللازم عنه، فالإرادة إذا عملت بحسب الشهوات والغرائز تصبح وكأنها وليدة سلسلة من الأسباب الضرورية فتفقد صفة الحرية وعدم اللزوم عن أي سبب، أضف إلى ذلك أن الحرية التي تتمتع بها الغرائز والشهوات هي حرية عفوية "تتعدى حدود العقل وتتجاهل معاييرها"⁽²²⁾ لكن من المعتزلة من اختزل الإرادة إلى عناصر غريزية شهوانية تتصارع فيما بينها ويحدث الفعل عند غلبة أحدهما على الآخرين وهذا رأي الجاحظ في الخلال التي هي "غرائز في الفطر وكوامن في الطبع جبلة ثابتة وشيمة مخلوقة"⁽²³⁾.

هذه النظرة من الجاحظ قوبلت برد عنيف من قبل عدد كبير من المعتزلة وخصوصاً القاضي عبدالجبار الذي عدّ غلبة الدواعي ليست مؤشراً لوقوع الفعل، كما انه لا يستحيل عند تساويها، فالإنسان يبتدئ أفعاله باختياره وجهاً مخصوصاً ومعلوماً.

وعلى هذا يبدو أن السند النفسي للحرية الإنسانية والمسؤولية هو الإرادة الموجهة بالعقل والتي على أساسها يصبح السؤال عن وجه وقوع الفعل وبالتالي يصبح التكليف السند الميتافيزيقي لهذه الحرية، وبهذا يتداخل المعياران الإنساني، والميتافيزيقي بحيث يبرر كل واحد منهما الآخر ويتبرر به، ويتداخل هذين المعيارين في إرساء طبيعة الكون الإنساني الفاعل، تتأكد المشاركة بينهما إسهاماً في فعل الخلق الإلهي، فالإرادة الإنسانية الحرة ترتقي بما تمتلكه من دينامية فاعلة فوق ما هو معطى وتنفيه بعدم اختيارها له وتخلقه في آن معاً عندما تضمنه الوجه الذي تريده بحسب غرضها ومصالحها، هذا ما يقتضيه التكليف وهذا ما يريده الله عندما يرى مخلوقاته وقد ساهمت بإرادتها الحرة في تعميق معنى العدل الإلهي الذي يقتضي أن تكون أفعاله كلها حسنة ومنها فعل العدل، فلا يحسن العدل والتكليف الإلهيان إلا بتقرير حرية الإرادة الإنسانية. وهنا تعظم المسؤولية ويشعر الإنسان بمدى أهميته في هذا الكون ويسعى إلى التأكيد على هذه الأهمية من خلال أفعاله التي تزيد من اتساع نطاق

د. سميرة الطيب الطاهر عمران

دائرته باتساع عمل إرادته، فإرادته الحرة يتحدد محيطه ويتحدد كونه الفاعل والخالق أي ما يجب أن يكون عليه لا فيما هو كائن. وبذلك أضحت إرادة الإنسان الحرة هي العلة الأساسية للفعل، نعم إن الإنسان خاضع للظروف الخارجية مثل سائر الأشياء. ولكن هذه الأشياء ليس لها من الإرادة والاختيار مثل ما للإنسان فهي لا تستطيع أن تكف عما طبعت عليه بحكم صفاتها المخلوقة فيها، أما الإنسان فهو سيد أفعاله إذ يستطيع أن يقبل أو يرفض الخواطر التي تأتيه عن طريق المؤثرات والظروف الخارجية. أي الخواطر التي تأتيه قضاء وقدرًا.

وهكذا يتضح لنا سبب كون الإنسان مسؤولاً، ويتمثل في الاختيار والقدرة والحرية، إذ إنَّ المجرى العاجز لا يكون مكلفاً بالفاعلية، وإلا لكان تكليفه قبحاً؛ لأنه تكليف بما لا يطاق، فلا يكون مسؤولاً عن أفعال لا يأتيها على وجه الاختيار والقدرة، ولا يمكن للإنسان أن يعبد ربه حق عبادته إلا إذا كان إنساناً خلاقاً ومسؤولاً. (24)

الخاتمة:

من خلال هذا البحث توصلنا إلى النتائج الآتية:

- 1- حرية الاختيار هي جوهر الإنسان العاقل المفكر والمكلف ومن دون هذه الحرية لا يصح تكليفه.
- 2- الحرية اطمئنان نفسي يؤدي إلى تملك الكائن البشري زمام نفسه والتأكيد على ذاته من خلال هذه الحرية
- 3- الحرية والإرادة لا تنفصلان، فلا سبيل إلى إرادة حقه ومن دون حرية تسلم بها من استعباد النفس والبدن.
- 4- قيمة الإرادة في حريتها، وسبق للفارابي أن قرر أن في وسع الإنسان أن يفعل الخير متى أراد، فهو حر فيما يريد ويفعل، ولكن هذه الحرية تخضع لسنن الكون وقوانينه، وكل ميسر لما خلق له، وعناية الله محيطه بجميع الأشياء ومتصلة بكل أحد وكل كائن بقضائه وقدره.

حرية الإرادة

- 5- الإنسان حر في اختيار الفعل الذي يريده، بالاستطاعة التي ملكها الله لعباده والتي تسبق الفعل، فليس في الأمر إكراه العباد على الواجبات والطاعات واجتناب المعاصي، إلا أنه ليس هناك اختيار مطلق ولا جبر مطلق.
- 6- ان دراسة فلاسفة الاسلام في علم النفس والأخلاق. والسياسة والميتافيزيقا قادتهم إلى البحث في حقيقة الارادة والاختيار ووجهتهم نحو تحليل فكرة حرية الفرد ومدى ملاءمتها لنظام المجتمع وحياته ونحو توضيح فعل العبد وقدرته بحيث لا يتعارضان مع نظام الكون والعناية الالهية
- 7- يُعد القصد والنية أساس الجزاء والمسؤولية، والأعمال بالنيات. ونية المرء سر نفسه ومبعث ذاته، هي تفكيره الخاص الذي لا يشاركه فيه أحد.
- 8- لا تتنافى حرية الإرادة مع قضاء الله وقدره؛ لأنّ القضاء في حقيقته وضع كل شيء في موضعه، والقدر جعل كل شيء على ما هو عليه من خير وشر.
- 9 - إعلاء شأن الحرية الإنسانية ورفع مقام الإنسان بوصفه مخلوقاً مفكراً مدبراً جديراً بتحمل المسؤولية (25)

- (1) القشيري: الرسالة، 1318هـ، ص118-119.
- (2) Leioniz Mauveaux Essais – paris 1936, ltt, eh-xxl.
- (3) إبراهيم مذكور: في الفلسفة الإسلامية، ج2، القاهرة، دار المعارف، ص91.
- (4) الشهرستاني: الملل والنحل، ج1، تحقيق عبدالعزيز محمد الوكيل، القاهرة، 1968، ص87.
- (5) سورة الإنسان: الآية 3.
- (6) سورة يونس: الآية 108.
- (7) سورة النحل: الآية 93.
- (8) سورة العراف: الآية 188.
- (9) الأشعري: اللمع، تحقيق، رتشارد يوسف، بيروت، مطبعة الكاثوليكية، 1953، ص39، وما بعدها.
- (10) المصدر نفسه، ص39. وكذلك انظر محمد عبده: رسالة التوحيد، القاهرة، ص59، 60، 61.
- (11) الشهرستاني: الملل والنحل، ج1، ص87 وكذلك ابن حزم، الفصل، ج3، بيروت، دار المعرفة، 1975، ط2، ص81.
- (12) سورة فصلت: الآية 46.
- (13) سورة النحل: الآية 118.
- (14) الشهرستاني: نهاية الإقدام في علم الكلام حقيقة الفرد حيوم، بغداد، مكتبة المثنى، ص84. وكذلك أنظر عبد الرحمن بدوي: دراسات في الفلسفة الوجودية، القاهرة، ط2، 1961.
- (15) المصدر نفسه، ص84.
- (16) ابن حزم: الفصل في الملل والأهواء والنحل، ج2، ص115.

- وللمزيد من الاطلاع انظر سميع دغيم: فلسفة القدر في فكر المعتزلة، بيروت، دار الفكر اللبناني، 1992، ط1.
- (17) زهدي جارالله: المعتزلة، بيروت، المطبعة الأهلية للنشر والتوزيع، 1974، ص112.
- (18) عبدالرحمن بدوي: دراسات في الفلسفة الوجودية، القاهرة، 1961، ط2، ص17.
- (19) أفلاطون: الجمهورية، ترجمة تظله الحكيم، القاهرة، 1913، ص181.

(20) R.polin. lacreationdes valcurs, p, 278.

- وللمزيد من الاطلاع أنظر سامي نصر لطف: الحرية المسؤولة، القاهرة، مكتبة الحرية الحديثة.
- (21) القاضي عبدالجبار: المغني، ج6، التعديل والتجوير، تحقيق أحمد فؤاد، القاهرة، المؤسسة المصرية العامة، 1962، ص6.
- (22) حسني زينه: العقل عند المعتزلة، بيروت، دار الأفاق الجديدة، 1980، ص95.
- (23) الجاحظ: الحيوان، ج1، تحقيق عبد السلام هارون القاهرة، ص202.
- (24) للمزيد من الاطلاع أنظر سميع دغيم: فلسفة القدر، ص308 وما بعدها.
- وأنظر ايضا الفارابي: آراء اهل المدينة الفاضلة، لندن 1895، ص78،79. وكذلك ديور، تاريخ الفلسفة في الاسلام، ترجمة محمد ابوريدة، القاهرة، 1938، ص150 وأيضا ابن النديم، الفهرست، ص362.
- (25) انظر محمد الانور: دراسات نقدية فى مذاهب الفرق الكلامية، القاهرة، دار الثقافة العربية، ص183 وما بعدها وأيضا احمد

د. سمية الطيب الطاهر عمران

خواجه: الله والإنسان فى الفكر العربى والاسلامى، بيروت،
منشورات عويدات، 1983، ط1، ص 84 وما يليها.